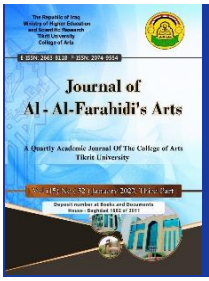

Tikrit University | جامعة تكريت

مجلة آداب الفراهيدي

Journal of Al-Farahidi's Arts

التراكيب النحوية الممتنعة في كتاب الكنَّاش في فنَّي النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين المعروف بصاحب حماة (ت: ٧٣٢ هـ)

أ. م. د. أحمد عكاب داحور

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة تكريت

صلاح الدين، العراق

Impossible Grammatical Constructions in Book Al-Kanash Fi Fanani Grammar and Morphology By Abu Al-Fida Imad Al-Din, Known As The Companion of Hama (D: 732 AH)

Asst. Prof. Dr. Ahmed Akab Dahour

Department of Arabic Language, College of Arts, Tikrit University

Salahuddin, Iraq

SUBMISSION التقديم	ACCEPTED القبول	E-PUBLISHED النشر الإلكتروني
05/12/2023	30/12/2023	31/12/2023

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 8118-2663 https://doi.org/10.25130/jaa.15.55.4.1 Vol (15) No (55) June (2023) P (01-15)

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة ما امتنع من التراكيب النحوية عند أبي الفداء عماد الدين الشهير بصاحب حماة (ت: ٧٣٢ هـ) في كتابهِ الكنَّاش في فنَّي النحو والصرف، وبيان الأسباب التي أدت إلى امتناع هذه التراكيب، وقسَّمتُ البحث على ثلاثة مباحث، وهي: التراكيب النحوية الممتنعة في الأفعال، والتراكيب النحوية الممتنعة في الأسماء، أمَّا المبحث الثالث جعلتُهُ لمسائل متفرقة في التوابع والحروف والأدوات.

الكلمات المفتاحية

التراكيب النحوية، الأفعال، الحروف، الصرف، التراكيب الممتنعة، الكنَّاش، الأسماء، النحو، المسألة، الأدوات

ABSTRACT

This research deals with the study of what was abstained from grammatical structures according to Abu al-Fida Imad al-Din, famous for the companion of Hama (d. 732 AH), in his book Al-Kanash fi Fanni Grammar and Morphology, and explaining the reasons that led to the abstention of these structures. I divided the research into three sections, which are: grammatical structures. The abstained in verbs, and the abstained grammatical structures in nouns. As for the third section, I devoted it to various issues regarding functions, letters, and tools.

KEYWORDS

Grammatical Structures, Verbs, Letters, Morphology, Abstaining Structures, Al-Kanash, Nouns, Grammar, Matter, Tools

Copyright and License: This is an Open-Access Article distributed under A Creative Commons Attribution 4.0 License, which allows free use, distribution, and reproduction in any medium provided the original work is properly cited.

المقدمة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمّد وعلى آلهِ وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد:

فقد شكَّلتْ كتبُ التراث اللغوي بصورةٍ عامَّةٍ وكتب النحو بصورةٍ خاصَّةٍ مرجعاً مهماً في الدراسات اللغوية والنحوية الحديثة، وكان أبو الفداء عماد الدين الشهير بصاحب حماة (ت: ٧٣٢) من العلماء الذين كان لهم دورٌ بارزٌ في حفظ وصيانة قواعد اللغة العربية، ولذلك اخترتُ كتابهُ (الكناش في فنَّي النحو والصرف) ليكون الأساس في بحثي هذا، وإنَّما اخترتهُ لما فيهِ من القواعد الأساسية التي شملها هذا الكتاب بين ثنايا صفحاتهِ، وممَّا جعل منهجهُ مميزاً منعهُ تراكيب لا يصحُّ مجيؤها في الجملة العربية، وقد جعلتُ هذهِ التراكيب والجمل محوراً يقومُ عليها البحث، وبعدَ ما جمعتُ التراكيب والجمل التي منعها أبو الفداء عماد الدين قسَّمتُ البحثَ على ثلاثةِ مباحث، المبحث الأول التراكيب النحوية الممتنعة في الأفعال، والمبحث الثاني التراكيب النحوية الممتنعة في الأسماء وفيه (المرفوعات، والمنصوبات، أمَّا المجرورات فلم أجدْ تراكيب مجرورة ذكرها أبو الفداء بالمنع)، والمبحث الثالث: جعلتهُ لمسائل متفرّقة في التوابع والحروف والأدوات، وسبقت هذهِ المباحث مقدّمةٌ وتمهيدٌ عرضتُ فيهِ تعريف التراكيب في اللغة والاصطلاح، ثمَّ بينتُ فيهِ أيضاً اختلاف العلماء في تحديد مفهوم التراكيب واستعمال مصطلح الكلام أو الجملة، ومن الجدير بالذكر أنَّني جعلتُ المباحث الثلاثة في هذا البحث على منهجٍ واحدٍ، فقد جعلتُ كلَّ مبحثٍ على مسائلَ متعددة فكلُّ تركيب ممتنع جعلتهُ في مسألةٍ خاصَّةٍ بهِ، وفي كلِّ مسألةٍ ذكرتُ ما منعهُ أبو الفداء من تركيبٍ، ثُمَّ أدرسُ وأبينُ سبب المنع مع الاستشهاد بأقوال علماء النحو وآرائهم، وأخيراً هذا جهدي في هذا البحث المتواضع، فإن أصبتُ فمن الله، وإنْ أخطأتُ فمن نفسي، وحسبي أنّي بذلتُ الجهد والطاقة، والله الموفق والهادي الى سواء السبيل.

تمهيد:

التركيب مصدر الفعل رَكِبَ، قال ابن فارس: (الراء والكاف والباء أصلٌ واحدٌ مطردٌ منقاس وهو عُلُو شيءٍ شيئاً، يُقالُ رَكِبَ رُكُوباً يركبُ) [١]، والتركيبُ هو إثبات الشيء في الشيء كتركيب الفصِّ في الخاتم والنَّصلِ في السهم [٢]، وَركَّبَ الشيء وضعَ بعضهُ على بعض، وقد تركَّبَ وتراكب، ومنهُ ركَّبَ الفصَّ في الخاتم والسِّنان في القناة [٣]، فالتركيبُ بهذا المعنى اللغوي هو وضعُ شيءٍ فوق شيءٍ أو ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ آخر للحصول على شيءٍ جديد. أمَّا التركيب في الاصطلاح: فهو جمعُ الحروف البسيطة ونظمها لتكون كلمة [٤] أو هو ضمُّ كلمةٍ إلى مثلها فأكثر [٥]، والتركيب كالترتيب لكن ليسَ لبعض الأشياء فيهِ نسبة إلى بعض بالتقديم والتأخير [٦]، ومعلوم أنَّ ميدان دراستي هنا هو التراكيب النحوية، فقد اختلف العلماء في تحديد مفهوم التركيب، فمنهم من يرى أنَّ التركيب هو الكلام ويرى قسمٌ آخر أنَّ التركيب هو الكلام أو الجملة لا فرق بينهما، فسيبويه كان يستعملُ مصطلح الكلام للتعبير عن التركيب ، ومن ذلك قولُهُ: (واعلم أنَّ بعضَ الكلام أثقل من بعض) [٧]، وقال في موضع آخر (واعلم أنَّ ما ضارع الفعل من الأسماء في الكلام و وافقهُ في البناء ...) [٨]، ومن جاء بعد سيبويه كالمبرد كان يستعملُ المصطلحين مترادفين دون أنْ يُفرّقَ بينهما، فمثلاً يقولُ: (وكذلك لو قلتَ جاءني اللَّذَانِ ضرباهُ القائمان إليك، كان الذي جاءك واحداً وهذا الكلام من صلتهِ بمنزلة قولك: جاءني الذي أبوهُ منطلقٌ) [٩]، وقال في موضعٍ آخر: (ونظير ذلك قولك: إنْ تُعطني أشكرك وإذنْ أدعو الله لكَ، كأنَّهُ قال: إذنْ أدعو الله لكَ ثم عطفَ هذهِ الجملة على ما قبلها) [١٠]، فهذا يدلُّ على أنَّ المبرد استعمل كلا المصطلحين ولم يفرّقْ بينهما، وقد فرَّقَ من جاء بعدهما بين الجمل والكلام، ومن الذين فرقوا الرضي الإستراباذي، إذْ يقول: (والفرقُ بين الجملة والكلام، أنَّ الجملة ما تضمَّنَ الإسناد الأصلي سواءٌ كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذُكِرَ من الجمل، فيخرجُ المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أُسندتْ إليهِ، والكلام تضمَّنَ الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاتهِ، فكل كلام جملة ولا ينعكس) [١١]، ومن المحدَّثين من يرى أنَّ الكلام أو الجملة لا فرقَ بينهما، فالكلام أو الجملة هو ما تركَّبَ من كلمتين أو أكثر ولهُ معنى مُفيدٌ مُستقلٌ، نحو: أَقْبلَ

ضـيفٌ، لن يهملَ عاقلٌ واجباً، فلا بدَّ في الكلام من أمرين معاً، هما: التركيب والإفادة المسـتقلة، فلو قلنا أقبلَ فقط أو لن يهملَ، لم يكن هذا كلاماً لأنَّهُ غير مركَّب [١٢]، ومعلوم أنَّ التركيب الداخلي للجملة في اللغة العربية ينقسمُ على قسمين: جملة اسمية تتكون من المسند والمسند إليهِ وهما مالا يغني واحدٌ منهما عن الآخر كقولك: عبدالله أخوك [١٣]، وجملة فعلية تتكون من الفعل والفاعل والمفعول إذا كان الفعل مُتعدياً [١٤]، وهذا هو التركيب الداخلي للجملة العربية، وفي بحثي هذا سأدرسُ ما منعهُ أبو الفداء عماد الدين المعروف بصاحب حماة في كتابهِ الكناش لأنماطٍ معينةٍ من التراكيب النحوية.

المبحث الأول: التراكيب النحوية الممتنعة في الأفعال:

١. مسألة وجوب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق:

قال أبو الفداء عماد الدين: (ويجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق وذلك إذا كان سماعياً وهي مصادر كَثُرَ استعمالها فَحُذِفَتْ أفعالها تخفيفاً، نحو: حمداً وشكراً وسقياً ورعياً، فإنَّهُ لو كان ذِكْرُ الفعل مع المصدر جائزاً لوقع، ولو وقعَ لنُقِلَ ولمَّا لم يُنقلْ دلَّ على أنَّهُ لم يقعْ، ولمَّا لم يقعْ دلَّ على أنَّهُ غير جائز) [١٥].

قد يأتي المصدر السماعي منصوباً، فإذا جاءَ منصوباً فعلى إضمار الفعل، قال سيبويه: (هذا بابُ ما ينتصبُ على إضمار الفعل المتروك إظهارهُ من المصادر في غير الدعاء، ومن ذلك قولك: حمداً وشكراً لا كفراً وعجباً، وأفعل ذلك وكرامةً ومسرةً ونعمةَ عينٍ، ولا أفعلُ ذاك ولا كيداً ولا همّاً، فإنمَّا ينتصبُ هذا على إضمار الفعلِ، كأنَّكَ قلتَ: أحمدُ اللهَ حمداً، وأشكرُ اللهَ شكراً، وإنمَّا آختزلَ الفعل ههنا لأنَّهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ في الفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء) [١٦]، وذكر المبرد أنَّ المصادر كسائر الأسماء إلَّا أنَّهُ اسمٌ للفعل، فإذا نُصِبتْ فعلى إضمار الفعل فمن المصادر ما يكثرُ استعمالهُ فيكون بدلاً من فعلهِ [١٧]، قال ابن مالك: (لا يُجمعُ بين البدل والمبدل منهُ في باب المفعول المطلق، ويستغني بذكر المصدر الذي لهُ فعلٌ عن فعلهِ في الخبر والدعاء والأمر والنهي ...، فإضمار الناصب في هذا وما أشبههُ لازم، لأنَّ المصدرَ بدلٌ من اللفظِ بهِ، فَذِكْرهُ جَمْعٌ بين البدل والمبدل منهُ) [١٨]، فكلُّ ما دلَّ على عاملهِ قرينةٌ وكَثُرَ استعمالهُ فحذفُهُ واجبٌ مع المصدر [١٩] والذي نراهُ أنَّ النحويين متفقون على وجوب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق في الخبر والدعاء والأمر والنهي لأنَّهُ لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منهُ، وما ذهبَ إليهِ أبو الفداء عماد الدين جاء موافقاً لمذهب جمهور النحْويين.

٢. مسألة حذف (كان) وجوباً:

قال أبو الفداء عماد الدين: ((وتُحذف (كان) وجوباً في مثلِ: أمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ، وتقديرُهُ: لأنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ، فَحُذِفتِ اللام الجارة من (أنْ) على المألوف في كلامهم ...، ووجبَ حَذْف (كان) لأنَّ (ما) عوضٌ عنها، فلو ذُكِرتْ لزم اجتماع العوض والمُعوَّض وهو غير جائز)) [٢٠].

وقد ذهبَ جمهور النحْويين إلى وجوب حذف (كان) في هذا التركيب، قال سيبويه: (ومن ذلك قول العرب: أمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ معك، وأمَّا زيدٌ ذاهباً ذهبتُ معهُ، ومنه قول الشاعر عباس بن مرداس:

أبا خُراشَةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قومي لم تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ [٢١]

فإنَّما هي (أنْ) ضُـمَّتْ إليها (ما) وهي للتوكيد ولُزِمتْ كراهية أنْ يجحفوا بها لتكون عوضـاً من ذهاب الفعل كما كانت الهاء والألف عوضاً في الزنادقة واليماني من الياء) [٢٢]، فيكون التقدير: إنْ كنتَ، فحذف الفعلَ وعوَّضَ عنهُ (ما) فلا يُجمعُ بينهما وانفصل الضمير لمَّا حُذِفَ الفعل [٢٣]، والأصل في قولهم (أما أنت براً فاقترب)، لأنْ كنتَ براً، فحذف لام التعليل لأنَّ حذفها مع (أنْ) مُطَّرد، ثم حَذفَ (كان) فانفصل الضمير المتصل بها لحذفِ عاملهِ ثم عوَّضَ عنها (ما) [٢٤]، وذهب الجمهور إلى أنَّهُ لا يجوز الجمع بين (كان) و (ما) لكون (ما) عوضـاً عنها ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوَّض عنهُ، ولم يُسْـمعْ من لسـان العرب حذف (كان) وتعويض (ما) عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلاّ إذا كان اسمها ضمير مخاطب، ولم يُسْمعْ مع ضمير المتكلم، نحو: أمَّا أنا منطلقاً انطلقتُ [٢٥]، وكَثُرَ حذفُ (كان) بعد (أنْ) المصدرية الواقعة في موضع المفعول لأجلهِ في كلّ موضعٍ أُريد فيهِ تعليل فعلٍ بفعلٍ كقولهم: (أمَّا أنت منطلقاً انطلقت) فـ (انطلقت) معلول، وما قبلهُ علةً لهُ مقدَّمة عليهِ، وأصل (انطلقت): لأنْ

كنتَ منطلقاً، ثم قُدِّمت اللام التعليلية وما بعدها المجرور بها على (انطلقت) للاختصاص عند النحويين أو للاهتمام بالفعل عند البيانيين، فصارَ: لأنْ كنتَ منطلقاً انطلقت ثُمَّ حُذِفَتْ (كان) للاختصار، فاتصل الضمير الذي هو اسم (كان) فصار: أن أنتَ منطلقاً، ثم زِيدَتْ (ما) للتعويض من (كان) فصارَ: أنْ ما أنتَ، ثم أُدغمتِ النون من (أنْ) في الميم من (ما) للتقارب في المخرج، فصارَ: أمَّا أنتَ [٢٦]، فتبينَ لنا أنَّ (كان) تحذف وجوباً في مثل هذا التركيب، وما ذهَبَ إليهِ أبو الفداء عماد الدين هو مذهب جمهور العلماء.

المبحث الثاني: التراكيب النحوية الممتنعة في الأسماء:

أ. المرفوعات، وفيهِ:

مسألة وجوب حذف الخبر: قال أبو الفداء عماد الدين ((ويُحذَفُ الخبر وجوباً في كلِّ موضعٍ ينضمُّ إلى القرينة الدالة عليهِ لفظٌ يلتزم في موضعهِ، نحو: لولا زيدٌ لكان كذا، فلو أثبتَّ الخبر وقلتَ: لولا زيدٌ موجودٌ لكان كذا، لم يجزْ)) [٢٧].

من المعلوم أنَّ الحذفَ منهُ جائزٌ ومنه واجبٌ ، فالتركيب هنا واجب الحذف، فيُحذف الخبر في أربعةِ مواضع، الأول: بعد (لولا) الامتناعية بشرط أنْ يكون الخبر كونه مطلقاً غير مقيد وهو الغالب، نحو (لولا زيدٌ لأكرمتك، أي لولا زيدٌ موجود، فلو كان كوناً مقيداً وجبَ ذكرهُ إنْ فَقَدَ دليلهُ، نحو: (لو زيدٌ سالمنا ما سَلِمَ)، والثانية أنْ يكون المبتدأ صريحاً في القسم، نحو: (لعمرك لأفعلن)، أي لعمرك قسمي، والثالثة: أنْ يكون المبتدأ معطوفاً عليهِ اسم بـ(واو) المعية وهي نصٌّ في المعية، نحو: (كلُّ رجلٌ وضيعتهُ) و (كلُّ صانعٍ وما صنع)، والرابع: أنْ يكون المبتدأ إمَّا مصدراً صريحاً عاملاً في اسم مُفَسِّرٍ لضميرٍ متعلقٍ بمفسِّرٍ ذي حالٍ، أي الحال خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو: (ضربي زيداً قائماً)، أو أنْ يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور، نحو: (أكثر شربي السويق ملتوياً)، أو مضافاً، نحو: (أخطبُ ما يكون الأميرُ قائماً)، فالخبر في الموضع الأول واجب الحذف لأنَّهُ يدلُّ على كونٍ عام غير مقيد [٢٨]، وختاماً نرى أنَّ ما منعهُ أبو الفداء عماد الدين من ذكر الخبر في هذا التركيب جاء موافقاً لمذهب الجمهور.

ب. المنصوبات، وفيه:

١. مسألة عدم جواز حذف المفعول بهِ الثاني من باب ظننتُ، قال أبو الفداء عماد الدين: ((فإذا كان المفعول الثاني من باب ظننتُ فإنَّهُ لا يُحذف، كقولك: ظنَّني قائماً، وظننتُ زيداً قائماً، فلو أضمرتهُ وقلتَ: علَّمني إيَّاهُ وعلمتُ زيداً منطلقاً، لم يجزْ لأنَّ المفعول لا يُضمر قبل الذكر أصلاً)) [٢٩].

ظنَّ من الأفعال النواسخ التي تدخلُ على المبتدأ والخبر فتنصبهما على المفعولية، لذلك لا يجوز حذف المفعول الثاني إذا كان من باب ظننتُ، وذلك في قولك: ظنَّني، وظننتُ زيداً منطلقاً، لا بدَّ من إيَّاهُ، وذلك لأنَّكَ تقول: أعطيتُ زيداً، ولا تذكر المفعول به الثاني فيجوز هنا، ولكن لا يجوز إذا قلتَ: ظننتُ زيداً، لأنَّ الشَّكَّ إنَّما هو في المفعول الثاني، لأنَّ الثاني خبر الأول، ولا يكون إلاَّ بخبر، فلا يُضمر المفعول قبل ذكرهُ مضمراً في قولك: ظنَّني لأنَّهُ مُستغنى عنه فتذكرهُ بعد أنْ ذكرتَ الاسم مظهراً حتى يرجع هذا الضمير إليهِ، وفي بابِ الظنِّ والشَّكِّ هما المفعولان اللذان لا يقتصرُ على أحدهما دون صاحبهِ [٣٠]، وذكر ابنُ السراج أنَّهُ عندما تقول: (ظننتُ زيداً منطلقاً) فإنَّما شككتَ في انطلاق زيدٍ لا فيهِ، لأنَّ المخاطب يعرفُ زيداً كما تعرفهُ أنتَ، والمخاطَب والمخاطِب في المفعول الأول سواء، وإنَّما الفائدة في المفعول الثاني، كما في المبتدأ والخبر الفائدة تكون في الخبر لا في المبتدأ، لذلك لم يجزْ الاقتصار على أحدِ المفعولين دون الآخر [٣١]، فالمانع من حذف المفعول الثاني في باب ظنَّ وذلك لأنَّهُ في المعنى كأحدِ جزئي الجملة فلا يسوغ حذفه [٣٢]، ونرى أنَّ ما ذهب إليهِ أبو الفداء عماد الدين في هذهِ المسألة جاء موافقاً لمذهب جمهور النحاة.

٢. مسألة جواز حذف لام المفعول له، قال أبو الفداء عماد الدين: ((ويجوز حذف لام المفعول لهُ بشرطين، أحدهما: أنْ يكون المفعول له فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل، كما أنَّ التأديب في قولك (ضربتُهُ تأديباً) هو المفعول له

فعل لفاعل الضـرب وهو الفعل المعلَّل، والثاني: أنْ يكون المفعول له مُقارناً للفعل في الوجود، فإنْ لم يكن فعلاً لهُ لم يجزْ حذف اللام، نحو جئتُك للسَّمنِ، وكذلك إنْ لم يُقارنهُ، نحو: جئتُك اليوم لمخاصمتك زيداً أمس)) [٣٣].

من المعلوم أنَّ المفعول لهُ كان حقُّهُ أنْ لا يُفارقهُ حرفُ الجر (اللام)، ولكنَّهُ قد يُحذف فيه ولا يجرى مجرى الظروف في التصرف في الإعراب وفي إقامتهِ مقام الفاعل، فيُدللَ ترك العرب لذلك أنَّهُ بابٌ وُضِعَ في غير موضعهِ وأنَّ ذلك اتساعٌ منهم [٣٤]، وقد ذكر جمهور النحويين أنَّ المفعولَ لهُ هو كلُّ مصدرٍ نُصِبَ لتقديرهِ بلام التعليل، وشرطُ وقوعه كذلك مع كونهِ مصدراً مُعلَّلاً بهِ أنْ يصدرَ هو وما عُلِّلَ بهِ من فاعلٍ واحدٍ في وقتٍ واحدٍ، كقولك: (دعوتُ رغبةً في الفرج) فالرغبة مفعول لهُ لأنَّهُ مصدرٌ مُعلَّل بهِ ما وافقهُ في الفاعل والزمان، فإنْ فَقَدَ أحد هذهِ الشروط وهي اتحاد الفاعل أو الزمان مع قَصْدِ التعليل فلا يجوز حذف اللام ووَجَبَ جرُّهُ بحرف التعليل اللام أو ما يقومُ مقامها وهو (من) أو (في) أو (الباء)، فتقول في غير المصدر (جئتُ للعشب والماء)، أو مصدراً مُخالفاً للمعلَّلِ في الزمان، نحو: (تأهبتُ أمسَ للسفرِ اليوم)، أو في الفاعل، نحو: (جئتُ لإمْرِكَ إيَّاي) فلو حذفنا اللام في شيءٍ من ذلك لم يجزْ [٣٥]، وإنَّما اشترطوا ذلك لتقوية القرينة الدالة على حذف اللام، لأنَّ الأصلَ إثباتها كما أنَّ الأصلَ إثبات (في) الظرفية، فكرهوا أنْ يحذفوها في موضعٍ لم تقوَ قرينتُها [٣٦]، وقد فرَّقَ ابن السراج بين حذف اللام في المفعول لهُ وإثبات الواو في المفعول معهُ بقولهِ: ((والفرق بين المفعول له في قولك (جئتُك طلبَ الخير) والمفعول معهُ في قولك (ما صنعتَ وأباكَ)، ففي قولك (جئتُكَ) دليلاً على أنَّ ذلك لشيءٍ، وفي قولك (ما صنعتَ) ليس فيها دليل على أنَّ ذلك مع شيء، لأنَّ لكلِّ فاعلٍ غرضاً لهُ فعل ذلك الفعل، وليس لكلِّ فاعلٍ مصاحبٍ لا بدَّ منهُ، فلا يجوز حذف الواو في قولك: (ما صنعتَ وأباكَ)، ولكن جاز حذف اللام في قولك: (فعلتُ ذلك حذارِ الشرِّ)، تُريدُ: لحذارِ الشرِّ، لأنَّ حذف اللام لا يلبس وحذف الواو يلبس، فإنَّك إذا قلتَ: ما صنعتَ أباك، صارَ الأبُ مفعولاً به) [٣٧]، ممَّا سبقَ تبيَّنَ لنا أنَّ ما ذهب إليهِ أبو الفداء عماد الدين جاء موافقاً لمذهبِ جمهور العلماء.

٣. **مسألة جواز نصب المستثنى و إبداله**، قال أبو الفداء عماد الدين ((ويجوز نصب المستثنى ويُختار إبداله إذا وقع بعدَ إلاَّ في كلامٍ غير موجبٍ وذُكِرَ المستثنى منه، نحو: (ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ وزيداً) برفعهِ على البدل من المستثنى منهُ ونصبهُ على الاستثناء، لأنَّهُ لو كان في كلامٍ موجبٍ لم يجزْ البدل ووجبَ النصب)) [٣٨].

إذا كان الكلام غير موجبٍ وكان الاستثناء متصلاً فالأرجح اتباع المستثنى للمستثنى منهُ، فيكون بَدلَ بعضٍ عند البصريين، وعطفَ نسقٍ عند الكوفيين، كقوله تعالى: ﴿**مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ**﴾ [٣٩]، وإذا تَعذَّر البدل على اللفظ أُبدلَ على الموضع، نحو: (ما فيها من أحدٍ إلَّا زيدٍ) و(ليس زيد بشيءٍ إلَّا شيئاً لا يعبأُ بهِ) بالنصب لأنَّ الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب، و(من) و(الباء) الزائدتين كذلك [٤٠]، أمَّا إذا كان الاستثناء بـ (إلَّا) وكانت مسبوقة بكلامٍ تامٍ وموجب وجب بمجموع هذهِ الشروط الثلاثة نصب المستثنى سواء كان الاستثناء متصلاً أم منقطعاً، نحو: (قامَ القومُ إلَّا زيداً، ضربتُ القومَ إلَّا زيداً، مررتُ بالقومِ إلَّا زيداً) و(قامَ القومُ إلَّا حماراً، ضربتُ القومَ إلَّا حماراً، مررتُ بالقومِ إلَّا حماراً) فـ(زيداً) في هذهِ الأمثلة منصوب على الاستثناء وكذلك (حماراً)، والصحيح من مذهب النحويين أنَّ الناصبَ لهُ ما قبلهُ بواسطة (إلَّا) [٤١]، وختاماً نرى ممَّا تقدَّم أنَّ ما ذهبَ إليهِ أبو الفداء عماد الدين جاء موافقاً لمذهب جمهور النحويين.

٤. **مسألة المنادى المُعرَّف باللام**، قال أبو الفداء عماد الدين: ((وإذا نودي المعَّرف باللام لم يجزْ أنْ يُباشرَ بحرف النداء، ولكن يتوصل إليهِ بالاسم المبهم، فيُقال في ندائهِ: (يا أيها الرجلُ) أو (يا هذا الرجلُ) لأنَّهم كرهوا أنْ يُدخلوا حرفَ تعريفٍ على حرفِ تعريفٍ)) [٤٢].

ذكر سيبويه في باب ما ينتصبُ على المدحِ والتعظيم أو الشتم: ((واعلم أنَّهُ لا يجوز لك أنْ تُنادي اسماً فيهِ الألف واللام البتة، إلَّا أنَّهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا، وذلك من قبلُ أنَّهُ اسمٌ يلزمهُ الألف واللام لا يفارقانهُ، وكَثُرَ في كلامهم فصارَ كأن الألف واللام فيهِ بمنزلةِ الألف واللام التي من نفس الحروف، وليس بمنزلة الذي قال ذلك، من قبل أنَّ الذي قال ذلك وإنْ كان لا يفارقهُ الألف واللام ليس اسماً بمنزلة زيد وعمرو غالباً، ألا ترى أنَّك

تقول: يا أيُّها الذي قال ذاك، ولو كان اسـماً غالباً بمنزلة زيد وعمرو لم يجزْ ذا فيه، وكأن الاسـم والله اعلم إلهٌ، فلمَّا أُدخل فيهِ الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفاً منها، فهذا أيضاً ممَّا يُقويهِ أنْ يكون بمنزلة ما هو من نفس الحروف)) [٤٣]، ولهذا لم يجزْ الجمع بين تعرفين مختلفين، فإنْ أردَّتَ نداء ما فيهِ الألف واللام ناديتهُ وقلتَ: يا أيُّها الرجل، ويا أيُّها الغلامُ، وذلك لأنَّ الألف واللام للتعريف و (يا) تحدثُ في الاسـم ضـرباً من التخصيص فلم يجتمعا لذلك [٤٤]، ومعلوم أنَّ المنادى المبهم شيئان وهما (أي) و(اسم الإشارة) فـ (أي) يوصفُ بشـيئين بما فيه الألف واللام مُقحمة بينهما كلمة التنبيه، وبـ (اسـم الإشـارة) كقولك: يا أيَّها الرجل، ويا أيُّهذا، ويكون فيهِ الرفع فحسـب في الحالتين [٤٥]، ويتبيَّنُ لنا أنَّ ما ذهبَ إليهِ أبو الفداء عماد الدين جاء موافقاً لما ذهب جمهور العلماء.

٥. مسـألة في باب الترخيم، قال أبو الفداء عماد الدين: ((ولا يُرخم المضـاف كعبد الله، ولا الجملة المُسـمَّى بها كشابَ قرناها، لأنَّهم لو حذفوا من الثاني حذفوا من غير المنادى، ولو حذفوا من الأول حذفوا من وسط الكلمة، وهو غير جائز، ولأنَّ الجملة تُحكى على إعرابها الأصلي)) [٤٦].

الترخيم هو حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام، فلا يكون الترخيم في مضافٍ ولا مضاف إليه ولا في وصفٍ ، لأنَّها غير مناديين، ولا يُرخَّم مضاف ولا اسم منون في النداء ولا يُرخَّم مستغاثٌ بهِ إذا كان مجروراً لأنَّهُ بمنزلة المضاف ولا يُرخَّم المندوب [٤٧]، فلا يقع الترخيم إلَّا في أواخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقاً ولا يكون ذلك إلَّا في النداء إلَّا أنْ يضطرَ الشاعرُ [٤٨]، فلا تُرخِّم مضافاً ولا مشابهاً للمضاف من أجلِ طولهِ ولا جميع ما كان معرباً في النداء لأنَّهُ لم يكن مبنياً على الضم فيتسلط عليه الحذف [٤٩]، وقد ذكر ابنُ عقيل أنَّ المنادى إذا كان ليس مؤنثاً بالهاء فلا يُرخَّم إلا بثلاثةِ شروط، وهي:

١. أن يكون رباعياً فأكثر.
٢. أنْ يكون علماً.
٣. أنْ لا يكون مركَّباً تركيب إضافة ولا إسناد.

وذلك نحو: عثمان وجعفر، فتقول: يا عثم ويا جعف، وخرجَ ما كان على ثلاثةِ أحرف كزيد وعمرو، وما كان على أربعةِ أحرف غير علم كقائم وقاعد، وما رُكِّبَ تركيب إضافة كعبد شمسٍ، وما رُكِّبَ تركيب إسناد، نحو: شاب قرناها، فلا يُرخَّم شيءٌ من هذهِ [٥٠]، وقد ذكرَ أبو البركات الأنباري وغيرهُ أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى جواز ترخيم المضاف، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليهِ، نحو قولك: (يا آل عامِ) في: يا آل عامر، و(يا آل مالِ) في: يا آل مالك، واحتجُّوا بما جاء من الشعر في قولهم:

خذوا حظَّكَم يا آل عكرم واذكروا أواصركم والرحم بالغيب يذكرهُ [٥١]

يريدُ: يا عكرمة، أمَّا البصـريون فقد ذهبوا إلى أنَّهُ لا يجوز ترخيم المضـاف [٥٢]، وممَّا سـبقَ نرى أنَّ أبا الفداء عماد الدين آختارَ ما ذهب إليهِ البصريون في عدم جواز ترخيم المضاف.

المبحث الثالث: مسائل متفرِّقة في التوابع والحروف والأدوات:

أ. التوابع:

١. مسـألة بدل الظاهر من المضـمر في بدلِ الكلِّ، قال أبو الفداء عماد الدين: ((ولا يجوز في بدل الكلِّ أنْ يُبدلَ الظاهر من المضمر من غير ضمير الغائب، نحو: ضربتهُ زيداً، وأمَّا ضمير المتكلِّم والمخاطب فلا يجوز أنْ يجعلَ الظاهر بدلاً منهما، فإنَّك لو قلتَ رأيتُك زيداً، وقمتَ زيدٌ، وجعلتَ زيداً بدلاً من كاف رأيتُك وتاء قمتَ لم يجزْ ذلك)) [٥٣].

ذكر الزمخشـري وغيرهُ أنَّهُ يبدلُ المظهر من المضـمر الغائب مطلقاً دون ضـمير المتكلم والمخاطب، فتقول: رأيتهُ زيداً، ومررتُ بهِ زيدٍ، فجميع المعارف يجوز أنْ يُبدلَ منها في بدلِ الكلِّ من الكلِّ إلَّا ضـمير المتكلِّم والمخاطب لأنَّهما في غاية الوضـوح فلا يحتاجان إلى بيان بدل، كقولك: مررتُ بي بزيدٍ وبكَ عمرو [٥٤]، وقد ذكر العلماء أنَّهُ لا يجوز أنْ يُبدلَ الظاهر من ضـمير الحاضـر إلَّا بدل بعض أو بدل اشـتمال، واشـترطوا لجواز بدل

الظاهر من ضمير الحاضر بدل كلٍّ من كلٍّ إلَّا إذا اقتضى الإحاطة والشمول، كقوله تعالى: ﴿**تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا**﴾ [٥٥]، فأولنا بدل من الضمير المجرور باللام وهو (نا) [٥٦]، فإن لم يدلْ على معنى الإحاطة فمذهب جمهور البصريين المنع، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون، وكذلك أجازهُ قطرب في الاستثناء، نحو (ما ضربتُكم إلاَّ زيداً) [٥٧]، وختاماً نرى أنَّ أبا الفداء سارَ على منهج البصريين في منع بدل الظاهر من ضمير الحاضر في بدل الكل إذا لمْ يدلْ على معنى الإحاطة والشمول.

٢. **مسألة العطف على محل اسم (إنَّ) المكسورة**، قال أبو الفداء عماد الدين: ((وشرط العطف بالرفع أنْ يمضي الخبر لفظاً أو تقديراً، فاللفظ كقولك: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو، والتقدير كقولك: إنَّ زيداً وعمرو قائمٌ، بخلاف قولك: إنَّ زيداً وعمرو قائمان، فإنَّهُ ممتنع عند البصريين لأنَّهُ لم يجيءْ عنهم مثلهُ ولا يستقيم قياسهُ على محلِّ الإجماع)) [٥٨].

ذكر سيبويه في باب ما يكون محمولاً على (أنَّ) فَيُشاركهُ فيه اسم الذي ولها ويكون محمولاً على الابتداء: ((فأمَّا ما حُمِلَ على الابتداء فقولك: إنَّ زيداً ظريفٌ وعمرو، وقولك: إنَّ زيداً منطلقٌ وسعيدٌ، فـ(عمرو وسعيد) يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حَسنٌ والآخر ضعيف، فأمَّا الوجه الحسن فأنْ يكون محمولاً على الابتداء، لأنَّ معنى: إنَّ زيداً منطلقٌ: زيدٌ منطلق، و(إنَّ) دخلت توكيداً، كأنَّهُ قال: زيدٌ منطلق وعمرو، وأمَّا الوجه الضعيف فأن يكون محمولاً على الاسم المضمر في المنطلق والظريف، فإنْ أردتَ ذلك فأحسنهُ أنْ تقول: منطلق هو وعمرو، وإنَّ زيداً ظريفٌ هو وعمرو)) [٥٩]، وإنَّ العطف باعتبار الموضع أي موضع اسم (إنَّ) أو موضع (إنَّ) واسمها فلا يخلو أنْ يكونَ المعطوف واقعاً قبل الخبر أو بعدهُ، فإن كان بعدهُ فجائز بغير خلاف عند النحويين على الجملة، نحو قولك: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو، ولكنَّهم اختلفوا في وجه هذا العطف اختلافاً كثيراً، فمنهم من جعل ذلك عطفاً حقيقةً من باب عطف المفردات، وإنَّ قولك: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو، عطفَ فيه عمرو على موضعِ زيدٍ، وإليهِ ذهب الشلوبين، والذي عليهِ الأكثر أنَّ الرفع في المعطوف على الابتداء واستئناف جملة معطوفة على أخرى وهو الأظهر من كلام سيبويه [٦٠]، ويكون الرفع على تقدير مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما تقدَّم عليهِ، والتقدير: إنَّ زيداً قائم وعمرو قائمٌ، فيكون من عطف الجمل [٦١]، وذكر قسمٌ من العلماء أنَّهم ألحقوا (لكنَّ، وأنَّ) المفتوحة بـ(إنَّ) المكسورة في جواز رفع المعطوف على اسمها بعد الخبر، نحو (لكنَّ زيداً قائم وعمرو) و(علمتُ أنَّ زيداً قائمٌ وعمرو) فإمَّا (لكنَّ) فمتفقٌ عليهِ، وأمَّا إلحاق (أنَّ) المفتوحة فمنعهُ بعضٌ وأجازهُ بعضٌ [٦٢]، وقال ابن الحاجب مملياً في قوله تعالى: ﴿**أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾ [٦٣] : ((ورسوله: بالرفع معطوف على اسم (أنَّ) باعتبار المحل، وإنْ كانت مفتوحة لأنَّها في حكم المكسورة وهذا موضع لم ينبه عليهِ النحويون، فإنَّهم إذْ قالوا يُعطفُ على اسم (إنَّ المكسورة دون غيرها أوهموا أنَّهُ لا يجوز العطف على المفتوحة، والمفتوحة تنقسم على قسمين: قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع، وقسم لا يجوز، فالقسم الذي يجوز هو أن تكون في حكم المكسورة، كقولك: علمتُ أنَّ زيداً قائم وعمرو، لأنَّهُ في معنى: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو، فجاز العطف هنا، وذلك لأنَّ (عَلِمَ) لا تدخل إلاَّ على المبتدأ والخبر، فيدلُّ ذلك على وجوب الكسر في قولك علمتُ أنَّ زيداً لقائم، وإنَّما انتصبَ بعدها توفيراً لما تقتضيهِ من معنى المفعولية [٦٤]، ونرى أنَّ ما ذهب إليهِ أبو الفداء في هذا الموضع هو مذهب جمهور العلماء.

ب. الحروف والأدوات:

١. **مسألة في إعراب (إلَّا) صفة**، قال أبو الفداء عماد الدين: ((ولا يجوز وقوع (إلَّا) صفةً إلَّا إذا تعذَّر الاستثناء بها، وذلك إنَّما يكونُ إذا كانت لجمعٍ منكور غير محصور، كقوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ [الأنبياء: ٢٢] فـ(إلَّا) وقعت تابعة لآلهة وهي جمعٌ منكور غير محصور فهي صفة، لأنَّها لو وقعتْ غير تابعة، نحو: قام إلَّا زيدٌ، بحذف الموصوف بمعنى قامَ رجلٌ إلَّا زيدٌ، لم يجزْ)) [٦٥].

ذكر سيبويه والمبرد وغيرهما في باب ما يكون فيه (إلَّا) وما بعدهُ وصفاً بمنزلة مثلٍ وغير ((وذلك قولك: لو كان مَعَنا رجلٌ إلَّا زيدٌ لغُلِبنا، والدليل على أنَّهُ وصفٌ أنَّك لو قلتَ: لو كان معنا إلَّا زيدٌ لَهَلَكْنا، وأنت تريد

الاستثناء لكنتَ قد أحلتَ، ونظير ذلك قولهُ عزَّ وجل ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، ونظير ذلك من الشعر قول ذي الرمة:

أنيخَتْ فألقتْ بَلْدَةً فوقَ بلدةٍ قليلٌ بها الأصوات إلَّا بُغامها (٦٦)

كأنَّهُ قال: قليل بها الأصوات غير بغامها إذا كانت (غيرُ) غيرَ استثناء، ومثلهُ قول عمرو بن معدي كرب:

وكلُّ أخٍ مفارقهُ أخوهُ لَعَمْرُ أبيك إلَّا الفرقدانِ (٦٧)

كأنَّهُ قالَ: وكلُّ أخٍ غير الفرقدين مفارقهُ أخوهُ (٦٨)، وذلك لأنَّ (إلّا) و(غير) يتقارضان ما لكلِّ واحدٍ منهما، فالذي لغير في أصلهِ أنْ يكون وصفاً يمسُّهُ إعراب ما قبلهُ، ومعناهُ المغايرة وخلاف المماثلة، ودلالتهُ عليهِ من جهتين: من جهة الذات ومن جهة الصفة، تقول: مررتُ برجلٍ غير زيدٍ، قاصداً إلى أنَّ مرورك كان بإنسانٍ آخر أو بمن ليست صفتهُ (٦٩)، ومعلوم عند النحويين أنَّ (إلَّا) تُحملُ على (غير) فيوصف بها ، وللموصوف بـ (إلَّا) شرطان، أحدهما: أنْ يكونَ جمعاً أو شبههُ، والآخر أنْ يكونَ نكرةً أو معرَّفاً بـ(أل) الجنسية كما جاء في قولهِ تعالى: ﴿**لَوْكَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ وقد وُصِفَ بـ (إلَّا) وهي حرف وذلك لتحقيق أنَّ الوصفَ أنَّما هو بها وبتاليها لا بها وحدها، لذلك ظهر الإعراب في تاليها، ومن قال إنَّ (إلَّا) لا يوصفُ بها فقد تجوَّزَ في العبارة، وإنَّما صحَّ أنْ يوصفَ بها وبتاليها لأنَّ مجموعهما يُؤدي معنى الوصف وهو المغايرة (٧٠)، فلا يجوز أنْ يكون الرفع على البدل لأنَّ البدل في الإثبات غير جائز، لأنَّ البدلَ يوجبُ اسقاط الأول ولا يجوز أنْ تكون (آلهة) في حكم الساقط، لأنَّك لو أسقطتهُ لكان بمنزلة قولك: لو كان فيهما إلَّا الله لفسدتا، وذلك لا يجوز (٧١)، كما لا يجوز أنْ تكون (إلَّا) للاستثناء من جهةِ المعنى، إذْ يكون التقدير حينئذٍ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وهذا يقتضي بمفهومهِ أنَّهُ لو كان فيهما (آلهة) فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد، ولا من جهةِ اللفظ لأنَّ (آلهة) جمع منكر في الإثبات فلا عموم له فلا يصحُّ الاستثناء منه (٧٢).

٢. مسألة في حرف التفسير (أنْ)، قال أبو الفداء عماد الدين: ((وأمَّا (أنْ) فلا يُفَسَّرُ بها إلَّا ما كان في معنى القول لا نفس القول على الأصح، كقوله تعالى: ﴿**وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾ **[الصافات:١٠٤]**، وكتبتُ إليهِ أنْ قم، فلو قلتَ: قلتُ لهُ أنْ قم، لم يجزْ، لأنَّهُ لا يُفَسَّرُ بها نفس القول بل معناه)) (٧٣).

تأتي (أنْ) مُفسِّرَة بمنزلة (أي) وزائدة دخولها وخروجها سواء، ومخفَّفة من (أنَّ) المشدَّدة، فلا تنصب الفعل المضارع في هذهِ الأحوال الثلاثة، ولكلٍّ ضابطٌ يضبطها، فالمفسِّرَة المسبوقة بجملةٍ فيها معنى القول دون حروفهِ، المتأخر عنها جملة ولم تقترنْ بجار، كقوله تعالى: ﴿**فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ**﴾ (٧٤)، أي اصنع الفلك، وقوله تعالى: ﴿**وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا**﴾ (٧٥)، أي: امشوا، إذْ ليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنَّهُ ليس المراد بالمشي المتعارف عليهِ، بل الاستمرار على الشيء، فخرجَ قولهُ تعالى: ﴿**وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ **[يونس: ١٠]**، فهي لم تكن تفسيرية في هذهِ الآية لعدم تقدم الجملة، وقلتُ له: أنْ آفعل كذا، لأنَّ الجملة السابقة فيها حروف القول (٧٦)، وذكر أهلُ العلم أنَّ (أنْ) التفسيرية أُجريتْ في التفسير مجرى (أي) لكن (أي) تدخلُ على المفرد بخلاف (أنْ)، فيُقال: ما رأيتُ رجلاً أي شجاعاً، ولا يجوز: مررتُ برجلٍ أنْ شجاعٍ، وكأنَّهم ابقوا عليها ما كان لها من الجملة، فهي غير مختصة بالفعل بل تكون مُفسِّرَة للجملة الفعلية والجملة الاسمية، فتقول: كتبتُ إليهِ أنْ آفعل، وقالوا: أرسل إليهِ أنْ ما أنتَ وذا؟ كأنَّهُ قيل: أرسل إليهِ فقل لهُ قولاً أي: ما شأنك وهذا (٧٧)، وهذا هو مذهب البصريين في إثبات (أنْ) التفسيرية، أمَّا الكوفيون فقد أنكروا أنَّ التفسير من معاني (أنْ) وهي عندهم الناصبة للفعل (٧٨)، وقد رجَّحَ ابنُ هشام الأنصاري ما ذهب إليهِ الكوفيون بقولهِ: ((وعن الكوفيون إنكار (أنْ) التفسيرية البتة وهو عندي مُتَّجهٌ لأنَّهُ إذا قيلَ: كتبتُ إليهِ أنْ قم، لم يكن قم نفس كتبتُ، كما كان الذهب نفس العسجد، وفي قولك: هذا عَسْجَدٌ أي ذهبٌ، ولهذا لو جئتَ بـ (أي) مكان (أنْ) المثال لم تجدهُ مقبولاً في الطبع)) (٧٩)، وختاما نرى أنَّ أبا الفداء ذهبَ إلى ما اختارهُ البصريون في إثبات مجيء (أنْ) التفسيرية في كلام العرب.

الخاتمة:

بعد هذهِ الدراسة للتراكيب النحوية الممتنعة في كتاب الكناش في فنَّي النحو والصرف، سوف أذكرُ أهم النتائج التي توصَّلتُ إليها في هذا البحث:

١. شكَّلتْ كتبُ النحو القديمة ومنها كتاب (الكناش في فنَّي النحو والصرف) مرجعاً مهماً في الدراسات النحوية الحديثة، فهو يُعدُّ من المصادر المهمة في التراث العربي لما في هذا الكتاب من القواعد الأساسية والمهمة في حفظ وصيانة قواعد اللغة العربية.

٢. تبيَّن لنا أنَّ النحاة القدامى آختلفوا في تحديد مفهوم التراكيب واستعمال مصطلح الكلام أو الجملة، فمثلاً سيبويه استعملَ مصطلح الكلام، والمبرد استعمل كلا المصطلحين ولم يُفرِّقْ بينهما، أمَّا الرضي فقد فرَّق بين المصطلحين.

٣. تبيَّنَ لنا عند الاختلاف بين البصريين والكوفيين في مسألةٍ ما، فإنَّ أبا الفداء عماد الدين يذهبُ إلى اختيار مذهب البصريين كما مرَّ بنا في مسألة ترخيم المضاف ومسألة إثبات مجيء (أنْ) التفسيرية، وهذا يعني أنَّهُ سارَ على منهج المدرسة البصرية.

الهوامش:

(١) مقاييس اللغة (ركب) ٢ / ٤٣٢.
(٢) ينظر: شمس العلوم (ركب) ٤ / ٢٦١٨.
(٣) ينظر: لسان العرب (ركب) ١ / ٤٣٢، وتاج العروس (ركب) ٢ / ٥٢٦.
(٤) التعريفات ١ / ٦٥.
(٥) الحدود في علم النحو: ص ٤٣٥.
(٦) ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف ص ٩٦.
(٧) الكتاب ١ / ٢٠.
(٨) المصدر نفسه ١ / ٢١، وينظر أيضاً ١ / ٢٢، ٢٤، ٢٥.
(٩) المقتضب ١ / ٢٥، وينظر أيضاً: ١ / ٢٨، ٣٣.
(١٠) المصدر نفسهُ ٢ / ١٢، وينظر أيضاً ٢ / ٦١، ٣ / ٣٤.
(١١) شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٣.
(١٢) ينظر: النحو الوافي ١ / ١٥.
(١٣) ينظر: الكتاب ١ / ٢٣.
(١٤) ينظر: المصدر نفسهُ ١ / ٣٣.
(١٥) الكناش في فنَّي النحو والصرف ١ / ١٥٦.
(١٦) الكتاب ١ / ٣١٨-٣١٩، وينظر أيضاً شرح التصريح على التوضيح ١ / ٥٠٢، وهمع الهوامع ٢ / ١١٨.
(١٧) ينظر: المقتضب ٣ / ٢٢٦.
(١٨) شرح الكافية الشافية ١ / ١٣١-١٣٢.
(١٩) ينظر: شرح الأشموني ١ / ٤٧٥، ومعاني النحو ١ / ١٨٥.
(٢٠) الكناش في فنَّي النحو والصرف ١ / ٢٠٥.
(٢١) البيت لعباس بن مرداس، وهو في خزانة الأدب ٤ / ١٣، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٩٧.
(٢٢) الكتاب ١ / ٢٩٣.
(٢٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١١٩١-١١٩٢.
(٢٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١ / ٥٠٤.
(٢٥) ينظر: شرح ابن عقيل ١ / ٢٩٧-٢٩٨.
(٢٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٥٧.
(٢٧) الكناش في فنَّي النحو والصرف ١ / ١٥٠.
(٢٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ١ / ٣٥٤-٣٥٦، واللمحة في شرح الملحة ١ / ٣٠٤، وأوضح المسالك ١ / ٢١٧-٢١٨، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٥٣.
(٢٩) الكناش في فنَّي النحو والصرف ١ / ١٣٨.
(٣٠) ينظر: المقتضب ٣ / ١٣١، وشرح المفصل ٤ / ٢٩٨.
(٣١) ينظر: الأصول في النحو ١ / ١٨١، وينظر أيضاً: شرح المفصل ٤ / ٢٩٨.
(٣٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢ / ٥٠٠.
(٣٣) الكناش في فنَّي النحو والصرف ١ / ١٧٩.
(٣٤) ينظر: الأصول في النحو ١ / ٢١٢.
(٣٥) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص٨٧، وشرح الكافية الشافية ٦٧١/٢، واللمحة في شرح الملحة ٣٦١/١، وشرح ابن عقيل ١٨٦/٢، وهمع الهوامع ١٣٠/٢.
(٣٦) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٥٦٦/٢.
(٣٧) الأصول في النحو ٢١٢/١.
(٣٨) الكناش في فنَّي النحو والصرف ١٩٧/١.
(٣٩) النساء: ٦٦.
(٤٠) ينظر: أوضح المسالك ٢٢٥/٢-٢٢٨.
(٤١) ينظر: شرح قطر الندى ٢٤٤، وشرح ابن عقيل ٢٠٩/٢-٢١١.
(٤٢) الكناش في فنَّي النحو والصرف ١٦٤/١.
(٤٣) الكتاب ١٩٥/٢، وينظر أيضاً: اللامات ٥٢، والمفصل في صنعة الاعراب ٦٦.
(٤٤) اللامات ٥٢، واللمع في العربية ١١٢.
(٤٥) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٦٣، ومعاني النحو ٣٣١/٤.
(٤٦) الكناش في فنَّي النحو والصرف ١ / ١٦٩.
(٤٧) ينظر: الكتاب ٢٤٠/٢، والأصول في النحو ٢٥٩/١، والمفصل في صنعة الاعراب ٧١.
(٤٨) ينظر: الأصول في النحو ٢٥٩/١.
(٤٩) ينظر: اللمع في العربية ١١٧/١.
(٥٠) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٨٩/٣.

(٥١) البيت: لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٢١٤، وفي الكتاب ٢٧١/٢، والأصول في النحو ٤٥٧/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٨٤/١، وخزانة الأدب ٣٢٩/٢.

(٥٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٨٤/١، واللباب في علل البناء والاعراب ٣٤٦/١.

(٥٣) الكناش في فنَّي النحو والصرف ٢٣٨/١.

(٥٤) ينظر: المفصل في صنعة الاعراب ١٥٧، واللباب في علل البناء والاعراب ٤١٢/٢، واللمحة في شرح الملحة ٧١٩/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٤٤/٢.

(٥٥) المائدة: ١١٤.

(٥٦) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٥٠/٣، وشرح شذور الذهب ٧٩٦/٢، وشرح الأشموني ٨/٣.

(٥٧) ينظر: شرح الأشموني ٨/٣.

(٥٨) الكناش في فنَّي النحو والصرف ٩٤/٢.

(٥٩) الكتاب ١٤٤/٢.

(٦٠) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٣٦٦/٢-٣٦٧.

(٦١) ينظر: شرح المكودي على الألفية ٧٤.

(٦٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٥٣٤/١-٥٣٥.

(٦٣) التوبة: ٣.

(٦٤) أمالي ابن الحاجب ١٨٢/١-١٨٣.

(٦٥) الكناش في فنَّي النحو والصرف ٢٠٢/١.

(٦٦) البيت: لذي الرمة في ديوانه ٦٣٨، والكتاب ٣٣٢/٢، والمقتضب ٤٠٩/٤، والأصول في النحو ٢٨٦/١، وخزانة الأدب ٤١٨/٣.

(٦٧) البيت: لعمرو بن معدي كرب، وهو في المقتضب ٤٠٩/٤، والمفصل في صنعة الاعراب ٩٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٧/١، وخزانة الأدب ٤٢١/٣.

(٦٨) الكتاب ٣٣١/٢-٣٣٢، والمقتضب ٤٠٨/٤-٤٠٩، والأصول في النحو ٣٠١/١.

(٦٩) ينظر: المفصل في صنعة الاعراب ٩٩.

(٧٠) ينظر: الجني الداني ٥١٧-٥١٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٢/١.

(٧١) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٢٢٠/١.

(٧٢) ينظر: مغني اللبيب ٩٩/١.

(٧٣) الكناش في فنَّي النحو والصرف ١١٣/٢.

(٧٤) المؤمنون: ٢٧.

(٧٥) ص: ٦.

(٧٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٩٠/٤، وشرح التصريح على التوضيح ٣٦٤/٢، وهمع الهوامع ٤٠٩/٢.

(٧٧) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٩٠/٤، وتمهيد القواعد بشرح وتسهيل الفوائد ٤٢٧٧/٨، وهمع الهوامع ٤٠٨/٢.

(٧٨)ينظر : ارتشاف الضرب ١٦٩١/٤، وهمع الهوامع ٤٠٨/٢.

(٧٩) مغني اللبيب ٤٧/١-٤٨.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سلمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن عبد الرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

التعريفات: علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) صحَّحهُ جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد المصري المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلامة للطباعة والنشر، مصر – القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي العربي المالكي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين محمد المدعو عبد الرؤوف بن تاج الدين العارفين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت١٠٣١هـ)، عالم الكتب – القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

الحدود في علم النحو: أحمد بن محمد البجائي الأبذي، شهاب الدين الأندلسي (ت٨٦٠هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ط١١٢، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الخانجي – القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

ديوان ذي الرمة، تحقيق كارليل هنري هيس، كمبردج ١٩١٩م.

ديوان زهير بن أبي سلمى، دار الكتب ١٣٦٣هـ.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن نور الدين الأُشْموني الشافعي (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهر المصري المعروف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١, ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

شرح الكافية الشافية: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، ط٢١.

شرح المفصل: أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م.

شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت٥٧٣هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

الكناش في فنَّي النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود المعروف بصاحب حماة (ت٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠م.

اللامات: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي (ت٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

اللمحة في شرح الملحة: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن حسن بن سباع المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية – المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.

معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد جمال الدين عبد الله يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.

النحو الوافي: عباس حسن (ت١٣٩٨هـ) دار المعارف، ط١٥.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

Resources and References:

The Holy Quran.

Irtisaf al-Dharb from Lisan al-Arab: Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), investigation, explanation and study: Rajab Othman Muhammad, Al-Khanji Library - Cairo, 1st edition, 1418 AH - 1998 AD.

Fundamentals of Grammar: Abu Bakr Muhammad bin Al-Sirri bin Sahl Al-Nahwi, known as Ibn Al-Siraj (d. 316 AH), edited by: Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Lebanon - Beirut.

Amali Ibn al-Hajib: Othman bin Omar bin Abi Bakr bin Yunus, Abu Amr Jamal al-Din Ibn al-Hajib al-Kurdi al-Maliki (d. 646 AH), study and investigation: Dr. Fakhr Saleh Salman Qadara, Dar Ammar - Jordan, Dar Al-Jeel - Beirut, 1409 AH - 1989 AD.

Fairness in matters of disagreement between Basra and Kufic grammarians: Abu Al-Barakat Kamal al-Din Abd al-Rahman bin Muhammad al-Anbari (d. 577 AH), Al-Maktabah al-Asriya, 1st edition, 1424 AH - 2003 AD.

The clearest path to the Alfiyyah of ibn Malik: Abu Muhammad Jamal al-Din Abdullah bin Yusuf Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Yusuf al-Sheikh Muhammad al-Baqa'i, Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution.

Taj Al-Arous from the Jewels of the Dictionary: Muhammad bin Abdul-Razzaq Al-Husseini, nicknamed Murtada Al-Zubaidi (d. 1205 AH), verified by a group of investigators, Dar Al-Hidaya.

Definitions: Ali bin Muhammad bin Ali Al-Sharif Al-Jurjani (d. 816 AH), authenticated by a group of scholars, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1403 AH - 1983 AD.

Introduction to the rules with an explanation of the facilitation of benefits: Muhammad bin Yusuf bin Ahmed Al-Masry, known as the Army Superintendent (d. 778 AH), study and investigation: Prof. Dr. Ali Muhammad Fakher and others, Dar Al-Salama for Printing and Publishing, Egypt - Cairo, 1st edition, 1428 AH.

Clarifying the purposes and paths by explaining Alfiyyah Ibn Malik: Abu Muhammad Badr al-Din Hasan bin Qasim bin Abdullah al-Muradi al-Arabi al-Maliki (d. 749 AH), explanation and investigation: Abdul Rahman Ali Suleiman, Dar al-Fikr al-Arabi, 1st edition, 1428 AH - 2008 AD.

Arriving on important definitions: Zain al-Din Muhammad, called Abd al-Ra'uf ibn Taj al-Din al-Arifin al-Haddadi, then al-Manawi al-Qahiri (d. 1031 AH),

World of Books - Cairo, 1st edition, 1410 AH - 1990 AD.

The proximal genie in the letters of meanings: Abu Muhammad Badr al-Din Hassan bin Qasim al-Muradi (d. 749 AH), edited by: Dr. Fakhr al-Din Qabawa and Muhammad Nadeem Fadel, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1413 AH - 1992 AD.

Borders in the science of grammar: Ahmad bin Muhammad al-Baja'i al-Abdhi, Shihab al-Din al-Andalusi (d. 860 AH), edited by: Najat Hassan Abdullah Noli, Islamic University of Medina, 112th edition, 1421 AH - 2001 AD.

The Treasury of Literature and the Core of the Door of Lisan Al-Arab: Abdul Qadir bin Omar Al-Baghdadi (d. 1093 AH), edited and explained by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji - Cairo, 4th edition, 1418 AH - 1997 AD.

Diwan Dhul-Rumma, edited by Carlyle Henry Hesse, Cambridge, 1919 AD.

Diwan Zuhair bin Abi Salma, Dar Al-Kutub 1363 AH.

Explanation of Ibn Aqeel on the Alfiyyah of ibn Malik: Ibn Aqeel Abdullah bin Abdul Rahman Al-Hamdani Al-Masry (d. 769 AH), edited by: Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, Dar Al-Turath, Cairo, 20th edition, 1400 AH - 1980 AD.

Al-Ashmouni's commentary on Alfiyyah Ibn Malik: Ali ibn Muhammad ibn Issa, Abu al-Hasan Nour al-Din al-Ashmouni al-Shafi'i (d. 900 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1419 AH - 1998 AD.

Al-Maqasid Al-Shifa fi Sharh Al-Khulasa Al-Kafiya (Explanation of Alfiyyah Ibn Malik): Abu Ishaq Ibrahim bin Musa Al-Shatibi (d. 790 AH), edited by: Dr. Abdul Rahman bin Suleiman Al-Othaimeen and others, Institute for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm Al-Qura University - Makkah Al-Mukarramah, 1st edition, 1428 AH - 2007 AD.

Explanation of the statement on the clarification: Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr Al-Azhar Al-Misri, known as Al-Waqad (d. 905 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon,

1st edition, 1421 AH - 2000 AD.

Explanation of Al-Radi on Al-Kafiya: Radhi al-Din Muhammad bin al-Hasan al-Astarabadi (d. 686 AH), edited and commented by: Youssef Hassan Omar, Qaryounis University, 1398 AH - 1978 AD.

Explanation of the nuggets of gold in knowing the speech of the Arabs, Abu Muhammad Jamal al-Din Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Abdul Ghani al-Daqr, United Distribution Company - Syria.

Explanation of Qatr al-Nada Double Echo: Abu Muhammad Jamal al-Din Abdullah bin Yusuf bin Ahmed Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Muhammad Mohi al-Din Abdul Hamid, Cairo, 11th edition, 1383 AH.

Explanation of Al-Kafiya Al-Shafiyya: Abu Abdullah Jamal Al-Din Muhammad bin Abdullah Ibn Malik Al-Tai (d. 672 AH), edited by: Abdel Moneim Ahmed Haridi, Umm Al-Qura University - Scientific Research Center, Mecca, 21st edition.

Explanation of detail: Abu al-Baqa Muwaffaq al-Din Yaish bin Ali bin Yaish al-Mawsili (d. 643 AH), presented to him by: Dr. Emil Badie Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah,

Beirut - Lebanon, 1st edition, 1422 AH - 2001 AD.

Explanation of Al-Makudi on the Millennium in the Sciences of Grammar and Morphology, Abu Zaid Abdul Rahman bin Ali bin Saleh Al-Makudi (d. 807 AH), edited by: Dr. Abdul Hamid Hindawi, Modern Library, Beirut - Lebanon, 1425 AH - 2005 AD.

The Sun of Science and the Medicine of Arab Speech from Al-Kalloum: Nashwan bin Saeed Al-Himyari Al-Yamani (d. 573 AH), edited by: Dr. Hussein bin Abdullah Al-Omari and others, Dar Al-Fikr Al-Mu'astamir, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1420 AH - 1999 AD.

Book: Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library - Cairo, 3rd edition,
1408 AH - 1988 AD.

Al-Kanash in the art of grammar and morphology: Abu Al-Fida Imad Al-Din Ismail bin Ali bin Mahmoud, known as the Sahib of Hama (d. 732 AH), study and investigation: Dr. Riyad bin Hassan Al-Khawam, Modern Library for Printing and Publishing, Beirut - Lebanon, 200 AD.

The Lamas: Abu al-Qasim Abd al-Rahman bin Ishaq al-Baghdadi al-Zajjaji (d. 337 AH), edited by: Mazen al-Mubarak, Dar al-Fikr - Damascus, 2nd edition, 1405 AH - 1985 AD.

Al-Lubab in the causes of construction and parsing: Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Akbari (d. 616 AH), edited by: Dr. Abdul Ilah Al-Nabhan, Dar Al-Fikr - Damascus,
1st edition, 1416 AH - 1995 AD.

Lisan al-Arab: Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad ibn Makram Ibn Manzur al-Ifriqi (d. 711 AH), Dar Sader - Beirut, 3rd edition, 1414 AH.

Al-Lahma fi Sharh al-Malha: Abu Abdullah Shams al-Din Muhammad bin Hassan bin Siba', known as Ibn al-Sayegh (d. 720 AH), edited by: Ibrahim bin Salem al-Sa'idi, Deanship of Scientific Research at the Islamic University - Medina, 1st edition, 1424 AH - 2004 AD.

Al-Lum'a in Arabic: Abu Al-Fath Othman bin Jinni Al-Mawsili (d. 392 AH), edited by: Fayez Fares, Dar Al-Kutub Al-Thaqafiyya - Kuwait.

Meanings of Grammar: Dr. Fadel Saleh Al-Samarrai, Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution - Jordan, 1st edition, 1420 AH - 2000 AD.

Mughni al-Labib, on the books of Arabs: Abu Muhammad Jamal al-Din Abdullah Yusuf bin Ahmad Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Dr. Mazen Al-Mubarak, Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al-Fikr - Damascus, 6th edition, 1985 AD.

Al-Mufassal fi Sanaat al-Zamakhshari: Abu al-Qasim Mahmoud bin Amr Jar Allah al-Zamakhshari (d. 538 AH), edited by: Dr. Ali Bou Melhem, Al-Hilal Library - Beirut, 1st edition, 1993 AD.

Language standards: Abu Al-Hussein Ahmad bin Faris bin Zakaria Al-Qazwini Al-Razi (d. 395 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Harun, Dar Al-Fikr,
1399 AH - 1979 AD.

Al-Muqtadb: Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid bin Abdul-Akbar, known as Al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abdul-Khaliq Adima, World of Books - Beirut.

Adequate grammar: Abbas Hassan (d. 1398 AH), Dar Al-Maaref, 15th edition.

Hama al-Hawaami fi Sharh Jum' al-Jawaami': Jalal al-Din Abd al-Rahman bin Abi Bakr al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Abd al-Hamid Hindawi,
Al-Tawfiqiya Library - Egypt.